

تحذير مهم... في مدارسنا عنف وتدخلين ونكات «غير تربوية»

تربية ريف دمشق لـ«الوطن»: نعلم التلاميذ على مهارات الاعتذار والتواصل

الوطن

بتد فاهرة العنف بين الطلاب سواء خارج المدارس أو داخلها من المشاهد المؤلمة بشكل شبه يومي يُفسي بعضها إلى أذى جسدي في معظم الأحيان. وفي ظل غياب إحصائية دقيقة حول عدد حالات العنف ضد الطلاب أو بين بعضهم كشفت رئيس دائرة البحوث في مديرية تربية ريف دمشق «سعاد محمد» لـ«الوطن» أن الشكاوى التي وردت إلى المديرية حول اعتداءات من هذا النوع اقتصر على الضرب والمشاجرات بالأيدي وشكوى واحدة على طالب كان يحمل سكيناً داخل الحرم المدرسي.

وأضافت: «حصل خلال عام ٢٠٢٢ أن حدثت مشاجرة راح ضحيتها طالب مع أشخاص من خارج المدرسة». وأكدت رئيسة دائرة البحوث أن نسبة العنف بين الطلاب التي تصل إلى درجة الضرب بين الطلاب انخفضت خلال العام ٢٠٢٢ - ٢٠٢١ وذلك بالمقارنة مع الأعوام السابقة لكن تلك النسبة غير قابلة للتحديد. وأشارت محمد إلى أنه في حال وقوع حالات العنف بين الطلاب في المدارس ترسل المديرية لجنة مؤلفة من رئيس دائرة الجاهزية وموجهين أكفاء وأحياناً مدير التربية أو أحد معاوني وأحياناً الرقابة الداخلية. وأكدت أن المديرية تكافح هذه الظاهرة من خلال توعية الطلاب وذويهم والمشاركة بلوحات إرشادية المناهضة للعنف في المدارس ومن خلال المعارض التي تقوم بها الأسرة ووضع موضوع العدوان ضمن الخطة الإرسادية وطرح الموضوع الوقائي.



٢٢

أستاذ في كلية التربية: تخطي العنف يحتاج إلى دراسات ميدانية

وتدريب الطلاب على مهارة الاعتذار واحترام الآخر والتسامح، والتواصل اللاعنفي وتعديل السلوك والدعم النفسي والاجتماعي والصحة العقلية من خلال الدورات والأنشطة. وحول الأسباب التي تدفع الطلاب للعنف والتمتر تجاه بعضهم في المدارس، قال الدكتور في كلية التربية بجامعة حلب «حليم الأسمر» لـ«الوطن»: «أرى أنه من خلال توصيف البيئة السورية سنرى الكثير من المفارقات قبل والحرب وبعدها». وأضاف: إنه «حتى نوصف الواقع يجب أن نرى العلاقة التي تقوم بين الأسرة والمدرسة وهذه العلاقة للأسف غير واضحة بل هي بغاية الأهمية وخاصة أنه صار لدينا

تعدد بأنواع المدارس وأيضاً عدة مواقف وأبداً الذات». وأضاف: «لدينا مظاهر واسعة من اللاتمام إذ يعتبر الطلاب نفسه أنه عابر ولا نية له البعش هنا بشكل مؤقت ثم سيهاجر وهذا ينطبق على المدارس الحكومية والخاصة، من لا ينتمي إلى أناه ذاته وفوقه الفردية والاختلافه كيف يمكن لنا أن نطلب منه أن ينتمي إلى الجماعة هو متجه لينتمي إلى الشلة؟.. وماشلة (التي تمارس أنواع من السلوك غير السوي) كل ما انتشرت كل ما اتشلتنا». وبين الأسمر أن «هذا التوصيف لا يراده منه والتشاور بل يراده منه المراجعة المتجددة لهذه المشكلات ومحاولة التخلص منها

في بعض البيئات وأيضاً لدينا بُتَم وطلاق وإيذاء الذات». وأضاف: «لدينا مظاهر واسعة من اللاتمام إذ يعتبر الطلاب نفسه أنه عابر ولا نية له البعش هنا بشكل مؤقت ثم سيهاجر وهذا ينطبق على المدارس الحكومية والخاصة، من لا ينتمي إلى أناه ذاته وفوقه الفردية والاختلافه كيف يمكن لنا أن نطلب منه أن ينتمي إلى الجماعة هو متجه لينتمي إلى الشلة؟.. وماشلة (التي تمارس أنواع من السلوك غير السوي) كل ما انتشرت كل ما اتشلتنا». وبين الأسمر أن «هذا التوصيف لا يراده منه والتشاور بل يراده منه المراجعة المتجددة لهذه المشكلات ومحاولة التخلص منها

بالهوية.

مزارعو التفاح يطالبون بتسويق إنتاجهم في اللادقية

«السورية للتجارة»: مجرد دخلنا إلى السوق ارتفع سعر التفاح

اللاذقية - عبير سمير محمود

طالب مزارعو تفاح في اللاذقية بضرورة اتخاذ إجراءات حكومية خاصة بتسويق المحصول أسوة بباقي المحاصيل التي يجري الاهتمام بها في تصريف المنتج محلياً وخارجياً. وذكر عدد من المزارعين أن الإنتاج هذا العام أفضل من العام الماضي ويتطلب تدخلاً من الجهات المعنية لمنع خسارة الفلاح وتسويق جميع الأصناف من الأراضي وخاصة أن مئات العائلات تعتمد على هذه الزراعة في الريف الجبلي من المحافظة. وطالب فلاحون بأن يكون تدخل المؤسسة «السورية للتجارة» أكبر من حيث استرجار الكميات بما يسهم في تخفيف الأعباء عن الفلاح الذي يخشى خسارة الموسم هذا العام، وتبلغ تقديرات الإنتاج حسب بيانات مديرية الزراعة للموسم الحالي حوالي ٢٧١٦ طنًا.

مدير المؤسسة «السورية للتجارة» في اللاذقية سامي هليل بين لـ«الوطن»: «أن المؤسسة قامت بتسويق ٢٥١ طنًا من مناطق إنتاج التفاح في المحافظة، منوهاً بالتدخل الإيجابي للمؤسسة فيما يخص المحاصيل الزراعية. وأشار هليل إلى عدم قدرة المؤسسة على سحب كامل الإنتاج من التفاح، منوهاً بأن الكمية المسوقة حتى تاريخه تفوق تسويق السنوات الأربع الماضية من المحصول.

وذكر مدير فرع «السورية للتجارة» أن المؤسسة تقدم الصادق لتعبئة التفاح ونقل المحصول من الأراضي مباشرة إلى سوق الهال وتوقيع الميسمين والأعباء المادية وأجور النقل عن الفلاح بشكل عام. وحول التسعير، بين هليل أن هناك وفراً حوالي ٧٠٠



الزراعة تتوقع إنتاج ٢٦ ألف طن تفاح هذا الموسم

ليرة بكل كيلو غرام من التفاح، مشيراً إلى وضعه في البرادات تمهيداً لبيعهم بسعر التكلفة خلال الفترة القادمة ما يؤثر إيجابياً على المستهلك. كما نوه مدير «السورية للتجارة» أنه بمجرد دخول المؤسسة إلى أماكن إنتاج التفاح ارتفع سعر الكيلو ٣٠٠ ليرة، قائلاً: هذا الطلب والمقصود بالتدخل الشعبي في حي المشروع السابع.

وحول توزيع المواد المنقحة من سكر وزن، قال هليل: إن نسبة توزيع الرز بموجب البطاقة الذكية بلغت ٩٣ بالمئة، والسكر ٤٢ بالمئة، مشيراً إلى استكمال توزيع

الطلاب وأهالي المنطقة بشكل عام بتوفير جميع الخضّر والفواكه ضمن الصالة بأسعار منافسة. وأردف هليل أنه سيتم افتتاح صالة خضّر أخرى في حي شارع الثورة، ليصبح عدد صالات خضّر ١٠ صالات على مستوى المحافظة، إضافة إلى السوق الشعبي في حي المشروع السابع. وحول توزيع المواد المنقحة من سكر وزن، قال هليل: إن نسبة توزيع الرز بموجب البطاقة الذكية بلغت ٩٣ بالمئة، والسكر ٤٢ بالمئة، مشيراً إلى استكمال توزيع

الحكومة تقر مشروع الموازنة العامة

صاري من أول الشهر عم طيّب الموازنة الخاصة وما عم تظبط!



أهال يشتكون من تلامي في الصيد الجائر

مدير الثروة السمكية بحمص لـ«الوطن»: بل تراجعت وصادرنا ١٠٠ شبكة صيد وقاربين

حمص - نبال إبراهيم

تحدث عدد من أهالي القرى الواقعة بمحيط بحيرة قطيئة لـ«الوطن» عن تعرض البحيرة للعديد من حالات الصيد الجائر من بعض الصيادين باستخدام وسائل صيد غير مشروعة كالصعق الكهربائي عبر مولدات كهربائية ما يؤثر في المخزون السمكي ضمن البحيرة ويحرم الأهالي من تأمين مصدر دخل أساسي لهم، مطالبين الجهات المعنية بضرورة التشدد بالمتابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لردعهم.

بدوره مدير الهيئة العامة للثروة السمكية في حمص وسيم قصراوي أكد لـ«الوطن» تعرض بحيرتي قطيئة والرسن لعدد من حالات الصيد الجائر تحت جنح الظلام من صيادين مخالفين. لافتاً إلى عدم وجود أي حالة من الصيد المخالف في السدود بالمحافظة لأنها جميعها مستأجرة ومستنقعة. وأوضح أنه خلال هذه الفترة من العام في نهاية فصل الصيف وبداية فصل الشتاء ومع تراجع منسوب المياه في البحيرة تصبح هناك مناطق ضحلة فيها ما يستغل بعض الصيادين المخالفين هذه الفترة من العام مع عدم إمكانية وصول القوارب إليها فيقومون بحالات الصيد المخالف بوسائل صيد غير مشروعة.

وأكد قصراوي اتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة لمنع الصيد المخالف ومتابعة الصيادين المخالفين، خاصة مع كهربايوتين وبعض معدات الصيد المخالفة



إقرار قانون الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية والذي تضمن إحداث الضابطة السمكية وتشديد العقوبات الرادعة بحق المخالفين ما يسهم في الحد من عمليات الصيد المخالف، مبيّناً أنه يتم حالياً تفعيل عمل عناصر الضابطة السمكية وتنظيم الضبوط بشكل مباشر كوسيلة لردع بعض حالات الصيد الجائر الذي يتعرض له بحيرة قطيئة على وجه الخصوص. وكشف عن أن فرع الهيئة بحمص صابر نحو ١٠٠ شبكة صيد وقاربين ومولدين كهربايوتين وبعض معدات الصيد المخالفة

لصيادين مخالفين وتم تنظيم العديد من الضبوط اللازمة بحق المخالفين منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، علماً أن عدداً من تلك الضبوط المنظمة تسجل ضد مجهول وعددٌ منها ضبوط شرطية بحق صيادين مخالفين معروفين. وأكد قصراوي تراجع حالات الصيد الجائر خلال هذا العام بنسبة نحو ٧٥ بالمئة مقارنة بالعام الماضي نتيجة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من حالات الصيد المخالف ومتابعة الصيادين المخالفين بشكل عام، مشيراً إلى أن واقع المخزون السمكي ضمن هذه السدود خاصة بعد استنزافها

بشكل كبير خلال سنوات الحرب، يتم استنزاع البحيرات والسدود بالإصبعيات السمكية في المحافظة، لافتاً إلى أنه تم أسس «الأربعماء» استنزاع نحو طن واحد من الإصبعيات السمكية في بحيرة قطيئة، وأن إجمالي الكميات المستنزعة في البحيرة منذ بداية عملية الاستنزاع ولغاية تاريخه خلال هذا العام بلغت نحو ٧ أطنان أي ما يعادل نحو ٥٠٠ ألف إصبعية سمكية. ولفت إلى أن العمل جارٍ على استكمال استنزاع بحيرتي قطيئة والرسن بالإصبعيات السمكية وفق خطة المديرية لهذا العام والمقدرة باستنزاع نحو ١,٥ مليون إصبعية في السدود والبحيرات والمسطحات المائية بمحافظة حمص، لافتاً إلى أنه تم خلال عام ٢٠٢١ الماضي استنزاع بحيرتي قطيئة وسد الرسن بإصبعيات الكارب العام والمشط الأزرق بعدد إجمالي بلغ نحو مليوناً و٤٥٠ ألف إصبعية كارب ومشط، ما ارتفع إنتاج المحافظة من الأسماك خلال العام الماضي إلى نحو ١٦٢٢ طنًا بزيادة قدرها ١٥٤٧ طنًا عن عام ٢٠١٥ حيث بلغ الإنتاج حينها ٧٥ طنًا. وأشار قصراوي إلى أن عدد السدود المؤجرة في المحافظة ١٦ سداً ورماً، وأن عمليات الإيجار تتم وفق شروط حقوقية ومالية محددة لمدة خمس سنوات، كما يوجد في المحافظة ٥٤ مزرعة مرخصة عدد منها متوقف وعدد منها قد عاد للإنتاج بشكل فعلي.